

مبحث تمهيدي

حماية الحياة في التشريع الجزائري والإسلامي

لقد عني التشريع الجزائري بحماية الحق في الحياة وجعله حقا دستوريا، فتعرض وتصدى لجرائم الاعتداء على الأنفس البشرية بنوع من الأهمية والتفصيل، من خلال وضع قواعد جنائية تضمنها تقنين العقوبات الجزائري.

فأورد المشرع الجزائري جرائم الاعتداء على حياة الإنسان وسلامته البدنية في قانون العقوبات¹ في القسم الأول من الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث تحت عنوان - القتل والجنايات الأخرى الرئيسية وأعمال العنف العمدية - . إلا أن المشرع الجزائري لم يقتصر في محافظته على حياة الأفراد على الأحكام الواردة في هذا الفصل، بل حمايته تعدت هذا الإطار، فحمى حياة الإنسان وهو جنين في طور التكوين لم يخلق بعد، فعاقب على الاعتداء على حياته بالمادة 304 من ق ع ج²، كما حمى المشرع حياة أم الجنين إذا أفض الإجهاض إلى وفاتها وشدد

¹ - قانون العقوبات الجزائري الصادر بموجب الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386 هـ الموافق لـ 08 يونيو 1966.

² - المادة 304 ق ع ج (كل من أجهض امرأة حامل أو مفترض حملها يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 10000 دج).

العقوبة طبقا للمادة 2/304 من ق ع ج¹.

كما صان المشرع الجزائي حق الحياة بالنسبة للأطفال والعاجزين ومنع إهمالهم وتعريضهم للخطر وأعطى وصف الجنائية لهذه الجريمة إذا أدت إلى الوفاة وهو ما تضمنته المادة 4/314 من ق ع ج²، وعاقب أيضا على شهادة الزور إذا أدت إلى الحكم بالإعدام على المتهم بالعقوبة ذاتها في المادة 3/332 ق ع ج³، كما حافظ المشرع على حياة الأفراد من خلال التجريم والمعاقبة على تخريب المنشآت العمومية بواسطة المتفجرات بعقوبة الإعدام إذا أدت هذه الجرائم إلى وفاة شخص أو أكثر وهو ما نصت عليه المادة 403 ق ع ج⁴.

فالوفاة في هذه الجرائم لم تقصد لذاتها وإنما جاءت كأثرا ونتيجة لجرائم أخرى ومنه أوجب المشرع بصددها تشديد العقوبة على فاعلها بالنظر إلى النتيجة التي أدت إليها وهي إزهاق حياة

¹ - المادة 2/304 ق ع ج (إذا أفضى الإجهاض الى الموت فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات الى عشرين سنة).

² - المادة 4/314 ق ع ج (إذا تسبب الترك أو التعريض للخطر في الموت فتكون العقوبة هي السجن من عشر سنوات الى عشرين سنة).

³ - المادة 3/332 ق ع ج (وفي حالة الحكم على المتهم بعقوبة تزيد على السجن المؤقت فإن من شهد زورا ضده يعاقب بالعقوبة ذاتها).

⁴ - المادة 403 ق ع ج (إذا نتجت وفاة شخص أو أكثر من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة 401 وفي الفقرة الأولى من المادة 402 فيعاقب الجاني بالإعدام).

الأفراد دون وجه حق. وبناء عليه فالمشعر الجزائري لم يحصر تجريم الاعتداء على حياة الأفراد في القسم الخاص به وإنما أوردته في مواضع مختلفة كلما تطلبت الحاجة المحافظة على الحياة.

وبالنسبة للتشريع الإسلامي فحمايته لحق الحياة يكفلها أيضاً مبدأ شرعية التجريم والعقاب ، ولو أن أسلوب ومنهج التشريع الإسلامي في حمايته لهذا الحق اتسم بنوع من البساطة تركز في تبين تحريم وتجريم الاعتداء على النفس البشرية بصفة عامة دون التمييز بين طرق وأساليب ارتكاب الجريمة ، وإبراز الجزاء المقابل لذلك ، على ضوء كافلا وحاملا لواء مبدأ الشرعية ، الكتاب الكريم والسنة الشريفة المطهرة.

فمن الكتاب الكريم قوله عز وجل ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾¹ وقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾² وفي سياق العقاب قوله تعالى ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَقْتُلُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾³ ، وقوله تعالى

¹ - سورة الإسراء - الآية 33.

² - سورة الفرقان - الآية 68.

³ - سورة المائدة - الآية 45.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾¹.

ومن السنة الشريفة قول النبي عليه الصلاة والسلام «لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: قاتل النفس، الزاني المحصن والتارك لدينه»²، وفي سياق العقاب قوله عليه الصلاة والسلام «من قتل له قتيل فهو بخير النصيرين إما أن يودي وإما أن يقتل»³.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن كل من التشريع الجزائي والإسلامي تصدى لجريمة الاعتداء على الحياة وعمل على المحافظة على حياة الأفراد من خلال مبدئي التجريم والعقاب. وإن كان أسلوبهما اختلف في التصدي إلى ذلك، إلا أن الغاية واحدة وهي المحافظة على الأرواح البشرية.

¹ - سورة البقرة - الآية 178.

² - أخرجه البخاري باب قوله تعالى أن النفس بالنفس - كتاب الديات

رقم 6484 ج 6/1521.

³ - أخرجه البخاري - كتاب العلم رقم 112 - ج 1/53.